

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع179

تاريخ القرار: 3 سبتمبر 2015

## قرار

بتاريخ 3 سبتمبر 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع179-د في مادة التدابير  
الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ

المدينة: شركة

### من جهة

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ

المدينة: شركة

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01-د لسنة 2001 المؤرخ في  
15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46-د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون  
ع01-د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10-د لسنة 2013 المؤرخ في 12  
أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط  
العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53-د المؤرخ  
في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق  
بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "ادوخ" موضوع الدعوى وسحبه من كل معلقاتها الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالإنفاذ العاجل.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن شركة ' تقدمت بتاريخ 21 أوت 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عدد 222-د تضمّت ادعائها تعمّد " سحب مجموعة من الخيارات المتمثلة في الحوافز الخاصة بالإرساليات القصيرة والمكالمات والانترنت وذلك باستعمال رمز #120\* على العرض التجاري إدوخ بالرغم من كونه غير مذكور في قائمة الخطوط المنتفعة بالخيارات والمتمثلة في "زين وكلوب والو لكل و كلو بونيس وبوج". وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري ادوخ وتطبيق أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات على المدعى عليها والإذن بالإنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت ' تقديم المطلب موضوع النظر الآن تضمّن تظلمها من الممارسات المخلة حسب دعواها بالمنافسة النزيهة التي أقدمت عليها ' والمتمثلة في سحب مجموعة من الخيارات المتمثلة في الحوافز الخاصة بالإرساليات القصيرة والمكالمات والانترنت وذلك باستعمال رمز #120\* على العرض التجاري إدوخ بالرغم من كونه غير مذكور في قائمة الخطوط المنتفعة بالخيارات والمتمثلة في "زين كلوب والو لكل و كلو بونيس وبوج" مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات وفقاً لمقتضيات الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014 نظراً لعدم ذكر عرض "ادوخ" ضمن العروض المنصوص عليها في الوسائط الإشهارية المعلومة لدى العموم والمنتفعة بهذه الخيارات إضافة إلى كون سحب خيار المكالمات على عروض 31 مليم على غرار عرض "ادوخ" يتناقض مع قرار الهيئة عدد 177/ 2015 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2015 والرافض تمكين ' من سحب خيار المكالمات على عروض 31 مليم لكونه يفضي إلى متوسط دخل أقل من السعر الأدنى للدقيقة الواحدة المحدد من طرف الهيئة بـ 28 مليم حسب قرارها عدد 54-د المؤرخ في 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وهو ما ألحق بها حسب قولها أضراراً يصعب تداركها نتيجة لعدم قدرتها على مجاراتها لمثل هذا الصنف من العروض وانتهت إلى طلب إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "ادوخ" موضوع الدعوى وسحبه من كل معلقاتها الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالإنفاذ العاجل.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر محرر من طرف الأستاذ  
ع5436 عدد محرر بتاريخ 03 أوت 2015 تضمن معاينة للعرض المذكور على الموقع الرسمي لشركة  
' إضافة لمعاينة كيفية شراء العرض الخاص بالمكالمات على شريحة بالعرض "أدوخ" التابعة  
لأحد مشتركين باستعمال رمز "USSD" #120\*.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج  
العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع معلقاته الإشهارية إلى حين البت في القضية الأصلية مع الإذن  
بالنفاذ العاجل.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن " كانت قد  
تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3(أ) من الأمر ع3026 عدد  
بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه كعرض قار بمقتضى قرار  
الهيئة عدد 2014/135 الصادر بتاريخ 27 جوان 2014 كما حصلت على الموافقة على تعديله  
بمقتضى قرار الهيئة عدد 2015/004 الصادر بتاريخ 12 جانفي 2015 وقرارها عدد 2015/030  
الصادر بتاريخ 13 فيفري 2015 والقرار عدد 2015/159 الصادر بتاريخ 01 جويلية 2015.

وحيث تبين أن " تقدمت في مناسبة أخرى للهيئة بمشروع تعديل للعرض المتظلم منه مقترحة  
تمتيع مشتركها بعدة حوافز متمثلة في مجموعة من الخيارات المتصلة بالمكالمات (من 15 الى 90  
دقيقة) والإرساليات القصيرة والانترنات وحظيت بموافقة الهيئة على تسويق الخيارات المتعلقة بالإرساليات  
القصيرة والانترنات فحسب باعتبار أن تسويق الخيارات المتصلة بالمكالمات يفرض إلى تطبيق تعرفه أدنى  
من التعرفه المحددة من طرف الهيئة "ARPM" والمقدرة بـ28 مليم للدقيقة وذلك بمقتضى قرارها عدد  
2015/172 الصادر بتاريخ 2015/07/23.

وحيث ثبت من محضر المعاينة المحتج به أن الشركة المطلوبة لم تلتزم عند ترويجها للعرض المتظلم منه  
بمضمون قرار الهيئة عدد 2015/172 المؤرخ في 2015/07/23 المذكور أعلاه وتعمدت تمتيع  
مشتركها بخيار المكالمات والحال أن هذا الخيار وقع رفض تسويقه من قبل الهيئة بمقتضى قرارها  
سالف الذكر.

وحيث أن إقدام المدعى عليها على عدم الالتزام بالشروط المنصوص عليها بقرار الموافقة على العرض  
المشار إليه أعلاه فيه مخالفة للضوابط المنظمة للعروض التجارية مما يشكل قرينة على خرق العرض  
لقواعد المنافسة النزهية ومساسه بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي يترتب للعارضة أضرار يصعب  
تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج  
ذلك العرض على حالته تلك.

## ولـهذه الـأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات قررنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات إلزام شركة " بإيقاف تسويق الخيار المتصلة بالعرض "ادوخ" والمتعلق بالمكالمات إلى حين البتّ في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت ع222دد ورفض المطلب فيما زاد عن ذلك.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصيغة التنفيذية على هذا القرار  
الإضـاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات